A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/47/506
9 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

Prière de ne pas
au bureau E.

الدورة السابعة والاربعون
البند ١٨ من جدول الاعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مسألة الصحراء الغربية

تقرير الامين العام

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، القرار ٦٧/٤٦ ، بدون تصويت ، الذي يرد على النحو التالي :

"إن الجمعية العامة ،

"وقد نظرت بتعمق في مسألة الصحراء الغربية ،

"وإذ تشير إلى حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

"وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢١/٤٥ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ،

"وإذ تشير كذلك إلى الموافقة المبدئية التي أبدتها في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب على الاقتراحات المقدمة من الامين العام للامم المتحدة والرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، في سياق بعثة المساعي الحميدة المشتركة التي قاما بها ،

121092 121092 121092 ٢٣٣٦ث(٩٢) 92-49303

"وإذ تشير إلى قرار مجلس الامن ٦٢١ (١٩٨٨) المؤرخ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، المتعلق بمسألة الصحراء الغربية ،

"وإذ تشير أيضا الى قرار مجلس الامن ٦٥٨ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الذي وافق بموجبه على تقرير الامين العام المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠[(١)] لمقترحات التسوية بالصيغة التي قبلها بها الطرفان وكذلك مجملا للخطة التي قدمها الامين العام لتنفيذ تلك المقترحات ،

"وإذ تحيط علما مع الارتياح بالفقرة المتعلقة بالصحراء الغربية من تقرير المؤتمر الوزاري العاشر لبلدان عدم الانحياز المعقود في أكرا في الفترة من ٢ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١[(٢)] ،

"وقد درست الفصل ذا الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[(٣)] ،

"وقد درست أيضا تقرير الامين العام[(٤)] ،

"١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الامين العام ؛

"(١) S/21360 ؛ انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الخامسة والاربعون ، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٠ ، الوثيقة S/21360 .

"(٢) A/46/726 ، المرفق ، الفقرة ٦٤ .

"(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والاربعون ، الملحق رقم ٣ (A/46/23) ، الفصل الثامن .

"(٤) A/46/589 .

"٢ - ترحب باتخاذ مجلس الامن بالإجماع القرار ٦٩٠ (١٩٩١) في ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٩١ ، الذي وافق المجلس بموجبه على التقرير المقدم من الامين العام في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩١[٥] ، وقرر أن ينشئ تحت سلطته بعثة للامم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية ؛

"٣ - ترحب أيضا ببدء سريان وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وفقا لاقتراح الامين العام الذي قبلته المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ؛

"٤ - تؤيد طلب مجلس الامن الموجه الى الطرفين بالتعاون مع الامين العام تعاونا تاما في تنفيذ خطته كما وصفها في تقريره المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠[١] والواردة بالتفصيل في تقريره المؤرخ في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ ؛

"٥ - تشيد بالامين العام للإجراءات التي اتخذها بغية تسوية مسالة الصحراء الغربية بتنفيذ خطة السلام التي اقترحها ؛

"٦ - تعرب عن تاييدها التام لما يبذله الامين العام من جهود لكي تقوم الامم المتحدة ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بتنظيم ومراقبة استفتاء لشعب الصحراء الغربية بشان تقرير المصير ، وفقا للاهداف الواردة في تقريره المؤرخ في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ ؛

"٧ - تطلب الى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية ، واضعة في اعتبارها عملية الاستفتاء الجارية ، وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ؛

---

(٥) S/22464 و Corr.1 ؛ انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة السادسة والاربعون ، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩١ ، الوثيقة S/22464 .

"٨ - تدعو الامين العام الى أن يقدم تقريرا بشأن تنفيذ هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين .

٢ - وهذا التقرير ، الذي يشمل الفترة الممتدة من ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ الى ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، مقدم عملا بالفقرة ٨ من القرار المذكور أعلاه .

٣ - وقد واصل الامين العام بعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها بالاشتراك مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة الصحراء الغربية .

٤ - وعملا بقرار مجلس الامن ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، الذي طلب فيه المجلس الى الامين العام أن يطلع المجلس بانتظام على سير عملية تنفيذ خطته للتسوية فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، قدم الامين العام تقريرا الى المجلس في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ (١) . وأشار الامين العام الى أنه ، بسبب بطء التقدم المحرز في إنجاز مهام معينة ، تعين تعديل الجدول الزمني الذي اقترحه في تقريره المؤرخ ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ ووافق عليه مجلس الامن (٢) . ويرجع هذا أساسا الى تعقد عملية تحديد الهوية ، التي ترمي الى وضع قائمة باسماء من سيدلون بأصواتهم في الاستفتاء . وأفاد الامين العام أن الانظمة العامة التي تحكم تنظيم الاستفتاء قد صدرت وقدمت الى رئيس مجلس الامن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . كما وضعت في صورتها النهائية ولاية لجنة تحديد الهوية والتعليمات المتعلقة بمهامها .

٥ - وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، اعتمد مجلس الامن بالاجماع القرار ٧٢٥ (١٩٩١) ، الذي وافق فيه ، في جملة أمور ، على جهود الامين العام الرامية الى قيام الامم المتحدة ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، بتنظيم استفتاء بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية والاشراف على ذلك الاستفتاء . ومن ثم رحب بتقرير الامين العام (١) .

٦ - وقال الامين العام ، متكلما بشأن مسألة الصحراء الغربية في الجلسة الافتتاحية للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، إن المسألة تمثل مصدر قلق خاص بالنسبة للمجتمع الدولي . وبموجب توجيهات مجلس الامن ، الذي لا يزال يبقي تلك المسألة قيد نظره ، فإنه سيواصل بنشاط دفع جهود الامم المتحدة ، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، من أجل ايجاد حل سلمي وعادل ودائم (A/AC.109/PV.1398 ؛ وانظر ايضا A/AC.109/1125) .

٧ - وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، اجتمع الامين العام بالسيد محمد عبد العزيز ، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة بوليساريو) ، وممثلين آخرين عن جبهة بوليساريو في نيويورك . واتفق الامين العام والسيد عبد العزيز على أهمية إعطاء زخم جديد لعملية الامم المتحدة في الصحراء الغربية .

٨ - وقدم الامين العام تقريرا الى مجلس الامن بشأن بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢[٣] ، عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الامن ٧٢٥ (١٩٩١) . وشمل التقرير الجوانب العسكرية للبعثة ، فضلا عن الجوانب الاخرى للعملية ، بما في ذلك التطورات التي طرأت منذ التقرير الاخير المقدم الى مجلس الامن في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١[١] . وفي الاستنتاجات والتوصيات التي تضمنها التقرير ، أشار الامين العام الى أن الاستفتاء في الصحراء الغربية كان يتعين اجراؤه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، ولكن تعذر المضي قدما حسب الجدول الزمني الاصلي بسبب المشاكل المتواصلة والخلافات التفسيرية المستمرة بشأن تنفيذ الخطة . وأعرب عن اعتقاده في ضرورة تحديد تاريخ مستهدف بحلوله تكون جميع المشاكل المعلقة التي تعيق تنفيذ الخطة قد حُلت . وفي اعتقاده أن ثلاثة أشهر تعتبر فترة معقولة لهذه المهمة . ومن ثم اقترح أن يقدم الى مجلس الامن تقريرا آخر في موعد أقصاه نهاية أيار/مايو ١٩٩٢ . وفي غضون ذلك ، أوصى الامين العام بالابقاء على المستوى الحالي لنشاط البعثة للفترة المذكورة أعلاه ، وأن تظل ولاية عناصرها العسكرية قاصرة على التحقق من وقف اطلاق النار ومن توقف العمليات الحربية في المناطق التي حددت في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

٩ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الامن ، أبلغه الامين العام أنه بعد اجراء مشاورات موسعة مع الاطراف المعنية ، قرر تعيين السيد صاحب زاده يعقوب - خان ، وزير خارجية باكستان السابق ، ممثلا خاصا له لشؤون الصحراء الغربية ليحل محل السيد جوهانز ج. مانز ، الذي استقال في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١[٤] .

١٠ - وردا على الامين العام في رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢[٥] ، قام رئيس مجلس الامن بإبلاغه بأن أعضاء المجلس يرحبون بهذا التعيين . كما أحاط أعضاء المجلس علما بتقريره المؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ بشأن بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية[٣] وأكد من جديد مساندة المجلس لجهوده وللجهود التي سيبذلها

الممثل الخاص للتعجيل بتنفيذ خطة التسوية لاجراء استفتاء من أجل تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية .

١١ - وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٢ ، قدم الامين العام الى مجلس الامن تقريرا لاحقا عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية(٦) . وبالنسبة الى الجوانب العسكرية ، أبلغ الامين العام المجلس أن دور الوحدة العسكرية التابعة للبعثة يقتصر أساسا ، في الوزع الحالي المحدود ، على الرصد والتحقق فيما يتعلق بوقف اطلاق النار الذي اتفقت عليه الاطراف . وفيما يتعلق بالجوانب الاخرى ، أبلغ الامين العام أن ممثله الخاص قام بجولة في منطقة البعثة ، بما في ذلك البلدان المجاورة ، الجزائر وموريتانيا ، في الفترة من ١٩ الى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٢ . وخلص الممثل الخاص ، على أساس اتصالاته الاولية بالطرفين ، إلى أن موقفيهما ما زالا متباعدين وأن هذه الخلافات ما زالت تشكل عقبات خطيرة في سبيل تنفيذ خطة التسوية . وفي الوقت ذاته ، وجد تشجيعا في أن الطرفين مازالا ملتزمين بالخطة بوصفها إطارا لحل عادل ودائم لنزاع الصحراء الغربية . وفضلا عن ذلك ، وعدته الجزائر وموريتانيا بتقديم تأييدهما وتعاونهما التامين من أجل التغلب على ما يوجد من عقبات وتيسير تنفيذ الخطة . وفي ضوء النتائج التي توصل اليها الممثل الخاص ، استطلع مع كل من الطرفين في نهاية الجولة ، مدى استعدادهما لإجراء محادثات معه في محاولة لتنشيط الخطة . وقد وافق الطرفان على ذلك . وكانت المحادثات جارية في ذلك الوقت وكانت معقودة في إطار خطة التسوية .

١٢ - وفي ضوء ما سبق ومع مراعاة الدور الحيوي الذي يؤديه مراقبو البعثة في المحافظة على السلم والهدوء إلى حين تسوية النزاع ، أوصى الامين العام بأن يمد مجلس الامن ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ثلاثة أشهر . أي حتى نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ . وأعرب عن أمله في أن يكون قد أحرز حينئذ تقدم كبير يتيح اجراء استفتاء يؤدي إلى تسوية سلمية للنزاع . بيد أنه إذا ظلت عملية السلم واقفة في طريق مسدود على الرغم من الجهود التي يبذلها الممثل الخاص ، فإن مجلس الامن قد يرغب في النظر في اتباع نهج مختلف .

١٣ - وفي رسالة مؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة إلى الامين العام(٧) أبلغه رئيس مجلس الامن أن أعضاء المجلس يرحبون بموافقة الطرفين على إجراء مشاورات مع الممثل الخاص ، بغية تنشيط خطط التسوية . كما أكد الاعضاء من جديد تأييدهم للجهود التي يبذلها الامين العام وممثله الخاص في هذا الصدد . وعبّر أعضاء المجلس عن

تأييدهم لرأي الأمين العام القائل بضرورة بقاء أفراد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في أماكن وزعهم الراهنة في الصحراء الغربية بغية رصد وقف إطلاق النار .

١٤ - وفي الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، أدلى الأمين العام في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، ببيان أبلغ فيه المؤتمر ، في جملة أمور ، بالجهود الجارية لتنشيط خطة التسوية . وأجرى الأمين العام أيضا مشاورات مع السيد سليم أحمد سليم الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية .

١٥ - وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ ، أصدر الأمين العام بيانا[٨] أعلن فيه أن كل جانب في نزاع الصحراء الغربية وافق على إجراء محادثات مع الممثل الخاص من أجل تنشيط خطة التسوية التي كانت في مأزق طيلة شهور عديدة . وأكملت في ٢ تموز/يوليه الجولة الأولى من المحادثات التي انطوت على مشاورات مع الأطراف في جنيف ، والرباط ، وتيندوف ، ونيويورك . وكان الأمين العام قد وافق على أن تتواصل المحادثات خلال الأسابيع التالية أملا في أن يتسنى تحقيق تقدم ملموس صوب إزالة العراقيل التي كانت تحول دون إجراء استفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة لتحديد مركز الصحراء الغربية في المستقبل . وكان الأمين العام يتوقع أن يواصل الجانبان التعاون على النحو الكامل مع الممثل الخاص في جهوده الرامية إلى تنشيط العملية المؤدية إلى اجراء الاستفتاء في الإقليم ، وأنهما سيمتنعان ، بنفس الروح عن أي عمل قد يكون له تأثير غير موات على التقدم في بذل تلك الجهود .

١٦ - وقدم الأمين العام تقريرا مرحليا آخر إلى مجلس الأمن عن الحالة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٣[٩] ، وفقا لطلب رئيس المجلس في رسالته إلى الأمين العام المؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣[٧] . وأبلغ الأمين العام بأن المحادثات المذكورة أعلاه تركزت على صياغة ضمانات من أجل حماية الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها للجانب الذي لا ينجح في الاستفتاء ، بصرف النظر عن نتائجه . وكان من المتوقع أن تؤدي المحادثات إلى تهيئة جو من الثقة والاطمئنان المتبادلين يتسنى في إطاره ، بنجاح ، تخطي العقبات التي تحول دون اجراء الاستفتاء ، وهي في المقام الأول مسألة معايير الأهلية للتصويت في الاستفتاء . وفي حين أن التفاوض بشأن مثل هذا الاتفاق لم يكن قد أجري بعد قد سمحت المفاوضات لتحقيق غرضها الرئيسي من حيث أن الجانبين أعربا حينئذ عن استعدادهما للشروع في جولة جديدة من المحادثات مع الممثل الخاص ، تكون مكرسة هذه المرة لتفسير معايير الأهلية للتصويت المرفقة بتقرير الأمين العام

المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١[١] . وكان المغرب قد قبل فورا تلك المعايير ولو أنه أبدى تحفظات بخصوص بعض الاحكام التي كانت في رأيه تقييدية بدون موجب . بيد أن جبهة البوليساريو رفضت تلك المعايير بحجة أن من شأنها أن توسع نطاق مجموعة الناخبين ليتجاوز ، بدون مبرر ، الناخبين الذين شملهم تعداد السكان لعام ١٩٧٤ . ومع ذلك ، فقد أعادت جبهة البوليساريو تقييم موقفها تدريجيا في ضوء الجهود التي يضطلع بها حاليا الممثل الخاص من أجل استئناف العمل بشأن خطة التسوية . ووافقت جبهة البوليساريو ، دون المساس بموقفها بخصوص المعايير ، على دعم جهود الممثل الخاص الرامية إلى كفالة توصل الجانبين إلى نفس التفسير لجميع المعايير .

١٧ - وذكر الامين العام كذلك أن التقارير أفادت ، في الاونة الاخيرة ، أن حكومة المغرب تعتزم اجراء انتخابات بلدية وتشريعية ، وكذلك استفتاء بشأن تعديل دستوري في الشهور القادمة ؛ وأن سكان الصحراء الغربية ستكون لهم الاهلية للتصويت في هذه الانتخابات . وفي ضوء هذه التقارير ، طلب الامين العام من ممثله الخاص أن يسعى إلى الحصول على توضيح من حكومة المغرب وأن يبحث إمكانية التأجيل إلى حين اجراء استفتاء للامم المتحدة ، رهنا بتأكيد هذه الخطط . وقد أُبلغ الممثل الخاص ، أثناء زيارته للرباط في أوائل آب/أغسطس ١٩٩٢ أن المغرب ، في حالة إجراء الانتخابات ، مستعد لتقديم التزام خطي إلى الامين العام في رسالة رسمية من وزير الخارجية ، مؤداها أن تلك الانتخابات مستقلة ومنفصلة تماما عن اجراء استفتاء في إطار خطة الامم المتحدة ، وأن المغرب يعيد رسميا تأكيد التزامه بالتقيد بنتائج استفتاء الامم المتحدة . وأعاد المغرب فيما بعد تأكيد التزامه في رسالة مؤرخة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة إلى الامين العام من وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون بالمغرب بخصوص الانتخابات البلدية والوطنية المقبلة[١٠] .

١٨ - وفيما يتعلق بالجوانب العسكرية ذكر الامين العام في التقرير نفسه[٩] أن اثنين من المراقبين العسكريين تعرضا في دورية في أقصى شمال شرق الإقليم لإصابات عندما نسف مركبتهم لغم مضاد للدبابات . وقد أبرز ذلك الحادث المؤسف المخاطر الفادحة التي تسببها الالغام في أنحاء عديدة من الإقليم . وأُبلغت بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بأن حقول الالغام لم تُرسم لها خرائط على النحو السليم ، في كثير من الاحيان ، مما يُفسر حدوث إصابات عرضية لدى الجانبين نتيجة لانفجار الالغام . ومع ذلك ، قد ذكّر الامين العام بأن الجانبين ملزمان بتزويد بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء بأفضل وأحدث المعلومات المتوفرة عن موقع حقول الالغام حتى تتمتع البعثة بحرية التحرك في الإقليم على أكمل وجه ممكن في ظروف

آمنة ، وفقا لخطة التسوية . ولهذا الغرض ، حثّ الامين العام الجانبين على ضمان إحالة جميع المعلومات المتاحة من هذا النوع إلى بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية .

١٩ - ذكر رئيس مجلس الامن في رده إلى الامين العام المؤرخ في ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٢[١١] ، أن أعضاء المجلس متفقون مع الامين العام في آرائه بخصوص لضرورة أن يتقيد الطرفان بدقة بأحكام وقف إطلاق النار ، وأن يمتنعا عن أي تصرف استفزازي يعرض خطة التسوية للخطر . وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن أملهم في أن يقدم الجانبان تعاونهما الكامل إلى الامين العام والممثل الخاص في الجهود التي يبذلانها من أجل تحقيق تقدم سريع في تنفيذ الخطة . وحث أعضاء المجلس أيضا الجانبين بشدة على أن يبذلا جهودا استثنائية لكفالة نجاح الخطة .

٢٠ - وذكر الامين العام في بيان أدلى به في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في جاكرتا أن ممثله الخاص كان يحاول التوفيق بين المواقف المتباينة بخصوص المشاركة في استفتاء شعب الصحراء الغربية وفقا لقرار مجلس الامن ذي الصلة . وأجرى الامين العام أيضا مشاورات مع السيد عبدو ضيوف رئيس السنغال والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية .

٢١ - في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أبلغ الامين العام رئيس مجلس الامن[١٢] بأن فترة خدمة العميد لويس بلوك اوربان (بيرو) ، الذي كان يعمل قائدا بالنيابة لقوة بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية منذ ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ستنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . واقترح الامين العام تعيين العقيد اندريه فان بالين ، من بلجيكا ، في منصب قائد قوة بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، بالنيابة ، اعتبارا من ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ . وأعلم رئيس مجلس الامن الامين العام في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أن أعضاء المجلس وافقوا على هذا المقترح[١٣] .

٢٢ - ابقي الامين العام وممثله الخاص على اتصال وثيق مع رئيس منظمة الوحدة الافريقية بشأن التطورات المتصلة بمسألة الصحراء الغربية . وبقي الامين العام أيضا على اتصال بانتظام مع الجانبين ومع المسؤولين الحكوميين للبلدان المجاورة ، وذلك إما شخصيا أو من خلال كبار مساعديه بغية التعجيل بتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ .

٣٣ - اجتمع الامين العام مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في نيويورك في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ . وتبادل معه أثناء الاجتماع الاراء بشأن مسائل دولية هامة مختلفة تهم منظمة الوحدة الافريقة والامم المتحدة ، بما في ذلك مسالة الصحراء الغربية .

ملاحظات

٣٤ - وفقا لاحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الامم المتحدة ، وبموافقة من مجلس الامن ، أخطر الامين العام الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين بالمسائل المتصلة بحفظ السلم والامن الدوليين ، التي كان مجلس الامن يقوم بمعالجتها في ذلك الحين والمسائل التي انتهى المجلس من معالجتها(A/47/436) . وتتضمن المسائل المتصلة بحفظ السلم والامن الدوليين والتي ناقشها مجلس الامن خلال الفترة التي مرت منذ اخطار الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين مسالة "الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية" .

٣٥ - وكما يتبين من هذا التقرير ، يواصل مجلس الامن حاليا بخصوص الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية ممارسة الوظائف المسندة اليه في ميثاق الامم المتحدة .

٣٦ - وفي رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن[(١٤)] ، أعرب الامين العام عن اعتزامه أن يقدم في غضون الثمانية أسابيع اللاحقة تقريرا شاملا إلى المجلس عن الجهود الحالية لممثله الخاص الرامية إلى تنشيط عملية تنفيذ خطة التسوية . واقترح أن يتم ، في غضون ذلك ، الإبقاء على الوزع الحالي والافراد الحاليين لبعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية .

الحواشي

(١) S/23299 .

(٢) S/22464 و Corr.1 .

(٣) S/23662 .

(٤) S/23754 .

(٥) S/23755 .

(٦) S/24040 .

(٧) S/24059 .

(٨) بلاغ صحفي للأمم المتحدة SG/SM/4781 .

(٩) S/24464 .

(١٠) S/24484 ، المرفق .

(١١) S/24504 .

(١٢) S/24579 .

(١٣) S/24580 .

(١٤) S/24644 .

- - - - -